

Distr.: General
12 December 2013
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٠٨١ المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا":

"يكرر مجلس الأمن تأكيد قلقه المستمر إزاء الوضع المثير للجزع في منطقة الساحل ويؤكد من جديد التزامه المستمر بالتصدي للتحديات الأمنية والسياسية المعقدة التي تواجهها هذه المنطقة، وهي تحديات مترابطة مع القضايا الإنسانية والإنمائية، وكذلك مع الآثار السلبية للتغيرات المناخية والإيكولوجية. ويكرر مجلس الأمن تأكيد إدانته القوية للهجمات الإرهابية التي ارتكبت مؤخرا في المنطقة. ويدين مجلس الأمن بقوة أيضا انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف التي تستهدف المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، والتي ترتكبها الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المتطرفة في المنطقة.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة بلدان منطقة الساحل وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ووحدها.

"ويؤكد مجلس الأمن على أهمية اتباع نهج متماسك وشامل ومنسق يشمل قضايا الحكم والأمن والمجال الإنساني وحقوق الإنسان والجوانب الإنمائية من أجل التصدي للتهديدات التي تُحدق بالسلام والأمن في جميع أنحاء منطقة الساحل، وكذلك لمعالجة الأسباب الكامنة لهذه التحديات، ويؤكد من جديد طلبه الموجه، في هذا الصدد، إلى الأمين العام أن يكفل إحراز تقدم مبكر صوب التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويشدد مجلس الأمن على أهمية التنسيق بين الجهود السياسية والأمنية والإنمائية والمتعلقة بالمساعدة الإنسانية في جميع أنحاء منطقة الساحل.



”ويرحب مجلس الأمن بقيام الأمين العام في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بالدعوة إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى عن الحالة في منطقة الساحل، وذلك على هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للأمين العام ولبعوثه الخاص لمنطقة الساحل على جهودهما وانخراطهما شخصيا في مساعي إذكاء الوعي بالتحديات التي تواجه منطقة الساحل وحشد الدعم الدولي للمنطقة.

”ويشيد مجلس الأمن، في هذا الصدد، بالزيارة المشتركة التي قام بها الأمين العام ورئيس مجموعة البنك الدولي، بمشاركة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي، إلى منطقة الساحل في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، دعما لبلدان المنطقة ولتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويرحب مجلس الأمن بالإعلانات المتعلقة بالتمويل المقرر، الذي يرمي إلى دعم الأولويات الإنمائية الرئيسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومواجهة باقي التحديات المحددة والمعقدة في مجالات الأمن والاستقرار والقدرة على الصمود، ويهيب بالشركاء الإقليميين والثنائيين والمتعددي الأطراف كفالة تعزيز ومواصلة العمل لصالح منطقة الساحل وتجنب الازدواجية من خلال التنسيق الفعال.

”ويؤكد مجلس الأمن على أهمية تبني السلطات الوطنية والإقليمية عملية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ويعترف بالحاجة إلى تنفيذ الاستراتيجية بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، والمغرب العربي، وكذلك مع الشركاء الإقليميين والمتعددي الأطراف وسائر المانحين والشركاء الثنائيين. ويرحب مجلس الأمن، في هذا الصدد، بعقد الاجتماع الوزاري المعني باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، في باماكو، مالي، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بوصفه خطوة هامة في هذا الصدد، وكذلك بالدعم الكامل الذي تقدمه الدول الأعضاء في المنطقة لهذه الاستراتيجية.

”ويحيط مجلس الأمن علما بنتائج الاجتماع الوزاري، بما في ذلك قرار إنشاء هيئة تنسيقية تجتمع مرتين في السنة برئاسة مالي في السنتين المقبلتين، وكذلك بإعلان إنشاء أمانة فنية متعددة الاختصاصات لدعم جهود التنسيق في المنطقة، تشارك في رئاستها الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وتضم اتحاد المغرب العربي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء، ومجموعة البنك الدولي، ومصرف

التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ويشجع مجلس الأمن جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية الرئيسية، على المساهمة في تشغيل هذه الهيئة بصورة كاملة.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته لدول منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي أن تعزز التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي من أجل وضع استراتيجيات شاملة وفعالة لمكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية بطريقة شاملة ومتكاملة، ومنع انتشار جميع الأسلحة ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة من قبيل تهريب المخدرات في منطقة الساحل، وصلاتها المتزايدة، في بعض الحالات، مع الإرهاب. ويرحب مجلس الأمن، في هذا الصدد، بعقد المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود بين دول الساحل والمغرب العربي، في الرباط (المغرب) يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ويحيط علما بنتائج هذا المؤتمر (S/2013/707).

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود المتواصلة التي تبذلها دول الساحل والمنظمات الإقليمية المعنية من أجل التصدي للتحديات الإنسانية في المنطقة، وكذلك تعزيز قدرتها على الصمود. ويشيد مجلس الأمن أيضا بالدعم الذي تقدمه بلدان المنطقة والجهات المانحة الأخرى ويدعوها إلى مواصلة تقديم مساعداتها لدول منطقة الساحل تحقيا لهذه الغاية. ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل، بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وسائر الجهات والوكالات الفاعلة في المجال الإنساني، من أجل مواصلة توجيه الانتباه إلى حجم التحديات التي تواجه منطقة الساحل، وتوفير المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين وبناء وتعزيز القدرة على التكيف على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي بهدف الحد من آثار الكوارث.

”ويرحب مجلس الأمن بجهود المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، والممثلين الخاصين لغرب ووسط أفريقيا، وكذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وكيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في الميدان دعما لدول منطقة الساحل.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية اتباع نهج منسق تتبناه جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتعزيز التعاون بهدف تحقيق أقصى قدر من التأزر. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بالعمل الذي يضطلع

به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بالتنسيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل وكيانات الأمم المتحدة المعنية العاملة في منطقة الساحل، لإنشاء آلية تنسيق فعالة ومتطورة لترتيب الأنشطة حسب الأولوية وكفالة التنسيق في تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لاستراتيجية الأمم المتحدة.

”ويرى مجلس الأمن أن الجزاءات تشكل أداة هامة في مكافحة الإرهاب، ويشدد على أهمية التنفيذ الفوري والفعال لقراراته ذات الصلة، ولا سيما قرارا مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بوصفهما أداتين رئيسيتين من أدوات مكافحة الإرهاب. ويشيد مجلس الأمن، في هذا الصدد، بمبادرة لجنة الجزاءات المعنية بالقاعدة وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع لها من أجل التعاون مع الدول الأعضاء في منطقة الساحل والمغرب العربي والمناطق المجاورة للنظر في السبل التي يمكن من خلالها لنظام الجزاءات أن يدعم ويعزز إسهامات الدول المتضررة بحيث تُدمج في السياسات الوطنية والإقليمية الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة في المنطقة.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية لضمان التنفيذ الكامل للقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) ولتيسير تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء، بما فيها دول المنطقة؛ وفي هذا الصدد، يثني على مبادرة تنظيم اجتماع خاص مع الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية بشأن ”تعزيز التعاون والمساعدة التقنية لدول منطقة الساحل بهدف تقوية قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي“، الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى التقرير الخطي الذي سيعده الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والمقرر تقديمه في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤“.